«الهيئة» تحسم مشاركتها اليوم وكيري يطمئنها.. ولافروف يحدد جدول الأعمال

دي ميستورا: «مباحثات جنيف» ستنطلق الجمعة وتستمر ستة أشهر.. والدعوات وفق (٢٢٥٤).. والأولوية لوقف إطلاق النار

مستنداً إلى الدعم الأميركي والروسي أعلن المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا عن يوم الجمعة المقبل موعداً لإطلاق المحادثات السورية السورية في مدينة جنيف السويسرية، التي ستستمر ستة أشهر وستركز على «وقف إطلاق النار ومحاربة تنظيم داعش» الإرهابي. وألمح إلى أن مشكلة تمثيل المعارضة سيتم حلها من خلال توجيه الدعوات للمعارضين، بناء على ما نص عليه القرار الدولي (٢٢٥٤)، على حين ستعلن «الهيئة العليا للمفاوضات»، اليوم الثلاثاء عن قرارها النهائي من المحادثات.

وحرص دي ميستورا على التمييز بين «المحادثات» المرتقبة و«مفاوضات جنيف٣»، مبيناً أن الأولى ستتحول إلى مفاوضات في المستقبل.

وتلقى دي ميستورا إشارة الإطلاق، من الحسم الذي أظهره وزيرا الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري بشأن ضرورة إطلاق المحادثات السورية «في أقرب وقت». ووضع الوزير الروسي النقاط على الحروف مشدداً على ضرورة «تشكيل وفد للمعارضة واسع التمثيل»، وحدد جدول أعمال المحادثات المقبلة بتطبيق بنود القرار (٢٢٥٤) وعلى رأسها تشكيل جبهة موحدة لمحاربة التنظيمات الإرهابية، وقف إطلاق النار، وحل القضايا الإنسانية، وأخيراً وضع إصلاحات سياسية على أساس التوافق بين الحكومة و«خصومها».

ولاستمرار الزخم من حول محادثات جنيف، أوضح كيري أن مجموعة «الدعم الدولية لسورية» ستعقد اجتماعاً في العاصمة النمساوية فيينا، بتاريخ الحادي عشر من شباط المقبل. وسعى إلى طمأنة معارضي الرياض، والتقليل من مخاوفهم من خلال التأكيد لهم أن «التذمر» الذي يبدونه لأنهم أجبروا على الذهاب إلى جنيف لا يعكس سوى «التوتر» و«الشائعات». وقال: إن دعم بلاده للمعارضة «لا يزال صلباً»، لكنه شدد على ضرورة أن «يتحلوا بالجدية وإلا فستستمر الحرب».

وعلى حين اتهم أحد أعضاء «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة السورية روسيا بوضع عراقيل أمام إطلاق المحادثات، حمل «حزب الإرادة الشعبية» وزير الخارجية السعودي عادل الجبير مسؤولية تأجيل المحادثات، ووصف ذلك بـ«الجريمة ضد الإنسانية».

من جنيف، ذكر المبعوث الأممي إلى سورية أن المحادثات بين الحكومة ووفد المعارضة والمفترض إطلاقها أمس الإثنين تأجلت إلى يوم الجمعة المقبل، مرجعاً هذا التأجيل إلى «عرقلة» ناجمة عن استمرار النقاش حول قائمة الدعوات المتعلقة بالمعارضة، في ما بدا أنه انتقاد مبطن للسعودية و«الهيئة العليا».

وأوضح دي ميستورا في مؤتمر صحفي عقده أمس أنه «لا يوجد شروط مسبقة لمباحثات جنيف»، لافتاً إلى أن «السوريين يريدون أمراً ملموساً والدفع لوقف إطلاق النار وتأمين المساعدة الإنسانية كأولوية في هذه المباحثات». وأضاف: «الشرط هو ضرورة التوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار وليس مجرد هدنة محدودة»، واستدرك موضحاً أن «تعليق القتال مع تنظيم داعش وجبهة النصرة ليس مطروحاً للنقاش. ولكن بالإمكان تعليق القتال في أماكن أخرى كثيرة».

وأشار إلى موعد إرسال الدعوات للمشاركة، قائلاً: «سنبدأ بتوجيه الدعوات لمباحثات جنيف غداً (اليوم) الثلاثاء بناء على تفويض لمجلس الأمن». وإذ أشار إلى أن مسألة المشاركة في جنيف ٣ ما تزال عالقة، أكد أن المقياس الأساسي للدعوات سيرتكز إلى القرار (٢٢٥٤)، الذي ينص على تشكيل الوفد المعارض من مؤتمرات الرياض والقاهرة وموسكو.

ولفت دي ميستورا إلى وجود ما سماها «عراقيل» أمام المحادثات لكنه أعرب عن أمله في أن تحقق نجاحاً. وتابع قائلاً: «المهم بدء المباحثات بحد أدنى من التفاهم المشترك بين الأطراف.. الأمر كله يعتمد على تفاعل الأطراف السورية لذلك لن أبدي أي تعليق على هذه المباحثات.. أتوقع الكثير من الانسحابات خلال المباحثات والمهم إبقاء الزخم». وشدد على أن هذه المحادثات ليست «جنيف ٣»، وشدد على ضرورة ألا تواجه مصير «جنيف ٢» نفسه، وبين أنها ستتحول إلى مفاوضات في المستقبل.

ولفت إلى أن الجولة الأولى للمباحثات في جنيف «ستستمر أسبوعين أو ثلاثة، وقد تتطرق إلى مراجعة الدستور وسبل إجراء انتخابات مقبلة»، مبيناً أن المباحثات السورية السورية قد تستمر ٦ أشهر.

وقبل ساعات على المؤتمر الصحفي لدي ميستورا، دعا وزيرا الخارجية الروسي والأميركي المبعوث الأممي إلى الإسراع في الإعلان عن موعد إطلاق المحادثات السورية.

وأوضحت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها أمس، أن لافروف وكيري بحثا خلال مكالمة هاتفية، التحضير للمحادثات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة برعاية الأمم المتحدة، من أجل تسوية الأزمة السورية.

ومن جهته، شدد لافروف لنظيره الأميركي الذي اتصل به من عاصمة لاوس فينتيان، على «ضرورة تحلي جميع الأطراف بالنزاهة لدى تطبيق أحكام القرار (٢٢٥٤)، بما في ذلك مسألة تشكيل وفد للمعارضة واسع التمثيل، وإدراج مسألة تشكيل جبهة موحدة لمحاربة التنظيمات الإرهابية على الأجندة، إضافة إلى وقف إطلاق النار وحل القضايا الإنسانية ووضع إصلاحات سياسية على أساس التوافق بين الحكومة وخصومها».

دي مستورا خلال مؤتمر صحفي في جنيف (رويترز)

ومن فينتيان، رفض وزير الخارجية الأميركي المواقف المتصلبة التي تتخذها الحكومة السورية والمعارضة قبيل محادثات السلام. وقال: إن التصريحات الأخيرة الصادرة عن مسؤولي الحكومة بأنهم لن يقدموا تنازلات على مائدة المحادثات والتذمر الذي يعتمل في صدور شخصيات المعارضة بأنهم أجبروا على المحاثات لا تعكس سوى «التوتر» و«الشائعات».

كما رفض كيري الأقوال التي توحي بوجود شقاق في صفوف الدول الداعمة للمعارضة. وأوضح أنه سيكثف المشاورات في الساعات المقبلة الأخيرة مع نظرائه من فرنسا وتركيا وروسيا والسعودية، ومع دي ميستورا «للتأكد من أن الجميع على السكة نفسها».

وبين أنه اتفق مع المبعوث الأممي على أنه يجب ألا توجه الدعوات للمحادثات إلا بعد «ترتيب كل الأمور». وأضاف: إن مستقبل المحادثات في يد الأطراف السورية. وتابع: «يجب أن يتحلوا بالجدية. إن لم يفعلوا فستستمر الحرب. الأمر يعود لهم. يمكنك أن تقود حصاناً إلى المياه لكن ليس بوسعك أن تجبره على الشرب.. وضعنا إطار عمل. بمقدور السوريين أن يقرروا مستقبل سورية.. سننتظر لنرى ما هو القرار الذي يتخذه ستيفان بشأن كيف سيبدأ بالتحديد، لكننا لا نريد أن نتخذ القرار ثم تنهار (المحادثات) في اليوم الأول. الأمر يستحق يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أياً كان».

وأعرب عن أمله في أن تصبح الأمور «واضحة» خلال يوم أو ويومين فيما يتعلق بمحادثات جنيف.

ورفض الوزير الأميركي تصريحات من كبير مفاوضي الوفد الذي رشحته «الهيئة العليا للمفاوضات» إلى محادثات جنيف، القيادي في ميليشيا «جيش الإسلام» محمد علوش، الذي قال يوم الأحد: إن المعارضة تتعرض لضغط من كيري لحضور المحادثات.

وقال كيري: «لا أعرف من أين جاء هذا (الكلام). ربما هي مسألة ضغط أو مسألة سياسية داخلية لكن ليس هذا هو الحال». وأضاف: «هم المفاوضون وبالتالي سيقررون بشأن المستقبل. ما قلته لهم إن الأمر بالتراضي. أنتم تملكون حق الاعتراض وهو (الرئيس بشار الأسد) كذلك. وبالتالي، يجب عليكم أن تقرروا كيف ستمضون قدماً هنا».

وأردف: «موقف الولايات المتحدة لم يتغير وهو أننا لا نزال نساند المعارضة سياسياً ومالياً وعسكرياً».

وكشف أنه تحدد موعد «مؤقت» لاجتماع آخر لمجموعة الدعم الدولي لسورية التي تضم دولاً تساند عملية السلام يوم ١١ شباط.

ومن المقرر أن تحسم الهيئة العليا للمفاوضات موقفها من المشاركة في محادثات جنيف في اجتماع تعقده اليوم الثلاثاء في الرياض.

وقال فؤاد عليكو، عضو الوفد المفاوض المنبثق عن الهيئة العليا، «سوف نتخذ القرار النهائي إما بالمشاركة في جنيف أو عدمها».

ووصف لقاء أعضاء الهيئة مع كيري قبل أيام بأنه «لم يكن مريحاً ولا إيجابياً». واعتبر أن «الأجواء المتوافرة حالياً غير مريحة للمفاوضات والمشكلة الأساسية التي نواجهها (...) هي هل نحن أمام انتقال سياسي وتشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات كاملة أم تشكيل حكومة وحدة وطنية؟».

وأضاف: «ما يتسرب من أحاديث مسؤولين يشير إلى أننا أمام حكومة وحدة وطنية وليس هيئة حكم انتقالي وفق جنيف-١».

واتهم المتحدث باسم الهيئة العليا سالم المسلط روسيا والحكومة السورية بإلقاء العراقيل في طريق المحادثات التي كان من المقرر أن تبدأ أمس.

وقالت الهيئة مراراً إنه لا يمكن بدء المحادثات قبل وقف الضربات الجوية ورفع الحصار وإطلاق سراح سجناء وهي خطوات نص عليها القرار (٢٢٥٤). واعتبرها المسلط في تصريحات تلفزيونية «أموراً إنسانية بحتة نريد تحقيقها هي ليست شروطاً مسبقة... (إنه) قرار دولي أن يطبق ولو جزء منه حتى نرى جدية وحسن نية في هذا الأمر». وأضاف: «مع الأسف لا يمكن الجلوس والتحدث إلى أحد دون أن ترفع المعاناة أولاً».

(رويترز– روسيا اليوم– أ ف ب– سي إن إن)

قدري جميل: التأجيل يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية والجبير هو المسؤول

حمل أمين مجلس «حزب الإرادة الشعبية» قدري جميل، وزير الخارجية السعودي عادل الجبير مسؤولية تأجيل مفاوضات جنيف. وأضاف: إن هذا التأجيل يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية، مشيراً إلى أن التأخير يقتل المزيد من السوريين.

وأشار جميل إلى أن مصير الشعب السوري غير مرتبط بـ١٥٠ شخصاً اجتمعوا في الرياض، مؤكداً ضرورة إشراك المعارضة الداخلية في المفاوضات. ودعا الأمم المتحدة إلى الإسراع في الإعلان عن موعد بدء مفاوضات جنيف.

«التنسيق» نفت انسحابها من وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» وأكدت أنها ستعمل لإنجاح المحادثات

خدام: رئيس وفد المعارضة وكبير المفاوضين سيتم تغييرهما وربما يتم تشكيل وفد جديد

الوطن

نفت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة انسحابها من وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة، وجددت التأكيد ضرورة أن تمثل كافة قوى المعارضة السورية المؤمنة بالحل السياسي في وفد المعارضة. وأكدت الهيئة، أن رئيس وفد المعارضة وكبير المفاوضين فيه سيتم تغييرهما في وقت لاحق من بدء المحادثات وربما يتم تشكيل وفد جديد للمعارضة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، نفى عضو المكتب التنفيذي في هيئة التنسيق منذر خدام ما أعلنه عضو مجلس الرئاسة في «الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير» قدري جميل في مؤتمر صحفي عقده أمس ونقلته محطات فضائية بأن هيئة التنسيق انسحبت من وفد «الهيئة العليا للمفاوضات»، وأنها ستذهب إلى جنيف ضمن وفد ثان للمعارضة.

وقال خدام: «هذا الكلام غير صحيح بالمطلق». وأوضح أن المكتب التنفيذي للهيئة أصدر بياناً الأحد جدد فيه تأكيد مطالبتها بتشكيل وفد تفاوضي تتمثل فيه كافة قوى المعارضة السورية المؤمنة بالحل السياسي.

ورداً على سؤال حول ما تم نقله عن وزير الخارجية الأميركية جون كيري خلال لقائه مؤخراً مع المنسق العام لـ«الهيئة العليا للمفاوضات» رياض حجاب، بأن «ما سيجري في جنيف٣، محادثات، وليست مفاوضات، وستفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وليس هيئة حكم انتقالية»، وأن من حق (الرئيس) بشار الأسد الترشح للرئاسة في انتخابات رئاسية ستجرى لاحقاً» قال خدام: «ما نقل عن كيري ليس دقيقاً تماماً.. زملاؤنا في الهيئة العليا للمفاوضات حضروا اللقاء ونعلم ما جرى». وأضاف: «الفكرة التي كان يلح من أجلها (كيري) هو أن تأخذ مطالب روسيا بعين الاعتبار. بمعنى يجب إشراك آخرين في الوفد المعارض وربما هذه المسألة ستحل من خلال لجان استشارية على أن يدخل الأكراد لاحقاً ويبدو أنه تم تفويض (المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان) دي ميستورا للقيام بهذه الجهود». ولفت خدام إلى أنه وفيما يتعلق بجدول الأعمال فانه من «المعروف أن فيينا١ و٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ وجميع القرارات التي صدرت لا يوجد فيها نص صريح ينص على عدم مشاركة (الرئيس بشار) الأسد في المرحلة الانتقالية أو أنه لا يترشح»، مضيفاً: «هذه كانت اجتهادات وآراء لأطراف دولية وربما لبعض أطراف المعارضة». وأكد خدام أن هيئة التنسيق «ستبذل كل جهدها لإنجاح المفاوضات لأننا معنيون بإنقاذ ما تبقى من سورية وشعبها».

ورداً على سؤال إن كان سيتم تغيير رئيس وفد المعارضة العميد الفار أسعد الزعبي و«كبير المفاوضين» القيادي في «جيش الإسلام» محمد علوش بعد الانتقادات التي وجهت لـ«الهيئة العليا للمفاوضات» كونهما عسكريين، قال خدام: «نحن اعترضنا على هذا التشكيل ويجب تغييره ولدي معلومات أنه سوف يتم تغييره لاحقاً بسياسيين».

وإن كان التغيير سيتم قبل بدء المحادثات في جنيف يوم الجمعة المقبل، قال خدام: «ربما بعد بدء المفاوضات.. ربما يتم تغيير الوفد كله وتشكيل وفد آخر».

وبعد أن أوضح خدام أن هيئة التنسيق لها ثلاثة أعضاء في هيئة التفاوض وخمسة في «الهيئة العليا للمفاوضات» إضافة إلى أن هناك ممثلي كتل ومجموعات قريبة جداً من هيئة التنسيق، أعرب عن طموح هيئة التنسيق في «العمل كفريق عمل وبالتالي من لديه أوهام سياسية كالسابق يجب أن يضعها جانباً والتعامل مع معطيات الواقع الجيد لإنقاذ بلده». وختم خدام تصريحه بالقول: «الواضح أنه سيكون هناك وفدان. وفد يمثل الحكومة ووفد يمثل المعارضة والمهم أن يتقابل الوفدان على طاولة الحوار أو المفاوضات، والمهم أيضاً في مضمون ما سيتم طرحه»، مضيفاً «لا أعتقد أن المعارضة يمكن أن تقبل بتعديل دستوري فقط، فقرار الأمم المتحدة ينص على دستور جديد وبالتأكيد هناك القضايا الإجرائية التي تمهد أو تشجع على إنجاح المفاوضات مثل إطلاق سراح المعتقلين والإغاثة وربما تطرح مسألة وقف إطلاق النار».

بوتين: مهمتنا في سورية المساعدة في مكافحة الإرهاب

وكالات

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس أن موسكو لن تتدخل في شؤون سورية الداخلية، بل تقتصر مهمتها على مساعدة القيادة الشرعية في دمشق للتغلب على الإرهاب. وأوضح بوتين الذي كان يتحدث خلال لقاء عقده مع طلاب جامعة شمال القوقاز الحكومية أمس وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عنه «إننا لا نخطط للتدخل في المسائل المتعلقة بنظام الحكم وحل القضايا التي تواجهها سورية والدول الأخرى في المنطقة».

وأردف قائلا: «إن مهمة روسيا في سورية تقتصر على مساعدة الشعب والحكومة الشرعية في محاربة الإرهاب والقضاء على الإرهابيين في الأراضي السورية».

وأعرب عن أمله باستخدام الطلاب الأجانب، بما في ذلك السوريون، لمعرفتهم المكتسبة في روسيا «بأفضل طريقة ممكنة» لإعادة بناء بلدانهم.

وتنفذ روسيا عملية جوية، تستهدف مواقع تنظيمي داعش والنصرة المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، والتنظيمات المسلحة الأخرى في سورية منذ ٣٠ أيلول العام الماضي، بطلب من الرئيس بشار الأسد بصفته قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة.

أردوغان يتهم أطرافاً بالسعي لإقصاء تركيا عن تطورات سورية والعراق ووزير خارجيته يتحدث عن محاولات «تمييع وفد المعارضة»

الوطن– وكالات

اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة الأميركية وروسيا من دون أن يسميهما بالسعي إلى «إقصاء تركيا عن لعب دور في التطورات التي تشهدها سورية والعراق، ومحاولة تنفيذ مشاريع تنعكس سلبًا على تركيا، على حين اتهم وزير خارجيته، مولود جاويش أوغلو، بعض الدول من دون أن يسميها أيضاً بمحاولة «تمييع وفد المعارضة السورية».

وقال أردوغان خلال مشاركته في فعالية، أقامتها غرفة تجارة ولاية قيصري –وسط تركيا–، حسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء: إن «هناك أطرافاً، تسعى إلى إقصاء تركيا عن لعب دور في التطورات التي تشهدها سورية والعراق، وتحاول تنفيذ مشاريع تنعكس سلباً علينا». وأضاف: إن «بعض الدول التي نراها حليفة وصديقة، وشريكةً لنا، تصر على عدم رؤية الوجه الحقيقي لبعض المنظمات الإرهابية (لم يحدد اسمها)»، داعياً إلى اتخاذ موقف واضح تجاهها –تلك الدول–. وتحدثت مصادر في المعارضة السورية عن ضغوط تمارسها عليها واشنطن ممثلة بوزير الخارجية جون كيري لتوسيع تمثيل المعارضة وحضور مؤتمر جنيف دون شروط. كما قام مؤخراً نائب الرئيس الأميركي جو بايدن بزيارة إلى أنقرة والتقى مع مسؤولين أتراك. وتطالب روسيا بتوسيع وفد المعارضة إلى «جنيف ٣» الذي اختارته «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة، وذلك بضم رئيس «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي» في سورية صالح مسلم ورئيس «الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير» قدري جميل ورئيس «مجلس سورية الديمقراطي» هيثم مناع.

السلطات تقمع الأكراد جنوب تركيا

على خط مواز، أفاد وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، تعليقاً على مسألة تأجيل اجتماع «جنيف ٣»، أن هناك بعض الدول (لم يسمها) تحاول تمييع وفد المعارضة السورية، مؤكداً أن بلاده تعارض ذلك، وذلك في تصريحات صحفية، خلال مشاركته في «اجتماع الحوار السياسي على مستوى الوزراء بين تركيا والاتحاد الأوروبي»، المنعقد في أنقرة. وأوضح جاويش أوغلو أن المطالبة بمشاركة «تنظيمات إرهابية» خصوصاً مثل «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية، في وفد المعارضة، إنما يعد إجهاضا للمفاوضات، مشدداً على أن مثل هذه المطالبات «خطيرة للغاية». وبيّن «أهمية بدء المفاوضات بين المعارضة السورية والنظام في أقرب وقت ممكن، مدعياً أن «هجمات قوات الأسد وبدعم قوات إيرانية وغطاء جوي روسي، ضد المدنيين في سورية أوقعت العديد من القتلى، مشدداً على أن «الحل النهائي في سورية هو الحل السياسي». وقال جاويش أوغلو: «إن المعارضة السورية التي شاركت في اجتماع الرياض، لا تريد أن ترى «وحدات حماية الشعب»، الموالية للنظام السوري، داخل وفدها.

قولاً واحداً

مؤتمر جنيف بين التفعيل والتأجيل

بيروت - رفعت البدوي

يدور السؤال حول إمكانية انعقاد مؤتمر جنيف ٣ بهدف تفعيل القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ ووضع الآلية الضامنة للبدء بتنفيذ مضمون القرار الأممي.

يواجه انعقاد المؤتمر عقبات عده منها طلب الخارجية السورية من المبعوث الأممي للأزمة السورية السيد دي ميستورا بضرورة معرفة أسماء أعضاء وفد المعارضة مسبقاً وعدم مشاركة أي من التنظيمات التي تُصنّف تنظيمات إرهابيه.

اختلفت كل من واشنطن ومن خلفها السعودية وتركيا وقطر من جهة مع موسكو ومن خلفها الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على تصنيف بعض التنظيمات.

وقع الاختلاف على تسمية بعض التنظيمات المسلحة بالإرهابية وإدراجها ضمن لائحة التنظيمات غير المرغوب فيها للمشاركة بمؤتمر جنيف٣ المزمع انعقاده في ٢٩ الشهر الحالي، على حين ترى كل من السعودية وقطر وتركيا أن تلك التنظيمات التي شاركت في ترويع المدنيين السوريين وقتلهم، إما بالخطف والقتل، وإما بوساطة قذائف الموت التي تطلق يومياً من مواقع تلك التنظيمات على المدنيين في العاصمة دمشق حاصدة العديد من الأبرياء أو في مجمل المناطق السورية هي تنظيمات يجب أن تكون من ضمن نسيج وفد المعارضة للتفاوض.

إذا الولايات المتحدة والسعودية وقطر وتركيا أجمعت على إدراج أسماء تلك التنظيمات الإرهابية لتكون من ضمن الوفد المعارض المشارك في مؤتمر جنيف لتصبح في صلب المعادلة للعملية السياسية الهادفة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتكون الشريك الأساسي بتحديد مستقبل سورية.

في هذه الأثناء الخارجية الروسية أصدرت موقفا صارما بمواجهة واشنطن لتقول إن المعارضة السورية اختارت وفق تقديراتها وفداً واسع التمثيل وهذا الأمر يعتبر خروجاً على اتفاق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، الخارجية الروسية أردفت قائلة إن مبدأ توزيع أدوار أولية وثانوية على المعارضة السورية أمر مرفوض ويجب تأمين التكافؤ بين الجميع. ورأت الخارجية الروسية أن وفد المعارضة السورية يجب أن يضم مشاركين في لقاءات موسكو والقاهرة والرياض، كما يجب ترك أمر توجيه الدعوات للمبعوث دي ميستورا.

إذاً أميركا والسعودية وقطر وتركيا تصر على وصف هؤلاء بالمعارضة غير الإرهابية في حين أن موسكو وسورية ترفض أي إمكانية للتفاوض مع القتلة والإرهابيين حسب التوصيف الروسي السوري.

واشنطن متفقه مع موسكو على ضرورة انعقاد المؤتمر مهما تكن الظروف لكن الخلاف على تسمية الجهات المشاركة ما زال قائماً.

ثمة اقتراح من ديمستورا بأن تجرى المحادثات مع الوفد الرسمي ووفد المعارضة بشكل منفرد.

ثمة اقتراح آخر أن تتم المحادثات بالوساطة من غير أن يلتقي الوفدان وجها لوجه.

في هذه الأثناء برزت تصريحات للمعارضة السورية مفادها استبعاد المشاركة بمؤتمر جنيف ٣ أو إجراء محادثات سلام ولو كانت غير مباشرة مع الحكومة قبل وقف الضربات الجوية الروسية ورفع الحصار الحكومي للمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة.

وقال نائب رئيس وفد المعارضة التفاوضي جورج صبره أنه من المقرر أن يبحث المجلس الذي يمثله الجهود الدبلوماسية مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري غدا في الرياض.

السؤال في حال انعقد مؤتمر جنيف أم تأجل انعقاده:

هل ما يسمى المعارضة التي اجتمعت بالرياض تمتلك حرية القرار والتنفيذ؟

هل يوجد لدى المعارضة التي اجتمعت في الرياض أي برنامج واضح متفق عليه أم إنها تريد تنفيذ أجندة سعودية قطرية تركية أميركية إسرائيلية؟

لنفترض أن الاجتماع في جنيف حصل وتم الاتفاق على تنفيذ بنود القرار ٢٢٥٤ الصادر عن الأمم المتحدة، فما الجهة التي تمتلك القدرة أو المخولة للبدء بتنفيذ بنود القرار الأممي؟

الجواب واضح هو أن وفد الحكومة السورية الرسمي يعتبر مخولا للبدء بآلية التنفيذ من قبل الحكومة السورية لكن الأهم من ذلك هو معرفة هل وفد المعارضة السورية لديه الإمكانية لتنفيذ تلك البنود لقرار الأمم المتحدة؟

لا يبدو أن للمعارضة أي إمكانية للتنفيذ، ، لأنها ببساطه لا تستطيع اخذ المبادرة ولا تمتلك القدرة على اتخاذ قرار بهذا الحجم إلا بعد العودة إلى الدول الداعمة لها مثل السعودية وتركيا وقطر وأميركا وأيضاً إسرائيل.

زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى الرياض واجتماعه مع أركان المعارضة السورية وبعض أركان الحكم في السعودية ما هو إلا عملية إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مؤتمر جنيف٣ لأن المراد من الدول الداعمة لتلك التنظيمات هو إفشال المؤتمر بكامله وتعطيل القرار الأممي، لأن بنود القرار بحد ذاته أعادت الحق للشعب السوري باختيار رئيسه وتقرير مستقبل سورية وألحق الهزيمة السياسية بكل الدول التي تآمرت على سورية وفي مقدمتها قطر وتركيا والسعودية.

باختصار، فإن من المرجح مشاركة «معارضة الرياض» في مؤتمر جنيف ٣ على الرغم من هذا الصخب الإعلامي ورغم الإعلان عن تأجيل انعقاد المؤتمر لأيام لكن من دون مشاركة التنظيمات التي وصفت بأنها إرهابيه والهدف من المشاركه هو تنفيذ أجندة الدول الآنفة الذكر وليس الأجندة الوطنية السورية.

الحكومة السورية بالطبع سترفض طرح أي أجندة خارجية.

الحكومة السورية أثبتت أنها تتعاطى مع مقررات الأمم المتحدة بجدية بالغه بانتهاج حل سياسي برعاية دولية وبإعلانها مبدأ قبول المشاركة والذهاب إلى جنيف وإبداء الرغبة في تطبيق قرار الأمم المتحدة وتشجيع سلوك درب العملية السياسية.

أما ما يسمى بالمعارضة وبسلوكها العدائي فلا يبدو أن لديها نيات بانتهاج أي حل سياسي في سورية بانتظار تبدل المعطيات ومراهنة في الوقت عينه على مجريات المعارك العسكرية على الأرض وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحركات العسكرية التركية على الحدود مع سورية إضافة إلى تصريحات وزير خارجية السعودية الداعمة لعمليه عسكريه تركية في الشمال السوري وإمكانية مشاركة قوات خاصة سعوديه بهذا المجال يثبت سوء النية عند الأطراف المتضررة من القرار الأممي واجتماع جنيف.

بعد كل ما تقدم يبدو أن مؤتمر جنيف ولو انعقد في موعده المؤجل وبأي صيغة كانت سيبقى من دون نتائج فعاله وملموسة ما لم يتم الالتزام ببنود القرار الأممي ٢٢٥٤ في حين أن الكلمة الفصل لم تزل تكمن بكسر التوازن في الميدان العسكري والأيام القادمة ستثبت ذلك.